خلاصة المقالات / خلاصه مقاله‌ها

استكشاف جديد في التناسبات بين الحكم و الموضوع

سيدموسى شبيري زنجاني

الخلاصة

«تناسب الحكم و الموضوع» هو علاقة بين الحكم و الموضوع التي توجب أن يتبادر الذهن من اللفظ، الموضوع المتناسب للحكم او الحكم المتناسب للموضوع. تكون استعمالات كثيرة للتناسبات بين الحكم و الموضوع في فهم الأدلة؛ تتناول هذه المقالة ما يلى:

الف. التوسعة (إلغاء الخصوصية): في بعض الحالات، على الرغم من أن اللفظ المذكور في الكلام ليس عاماً؛ لكنّ التناسبات بين الحكم و الموضوع تؤدي إلى إلغاء الخصوصية عن اللفظ، و يفهم العرف معنى أوسع من الكلمة.

ب. التضييق (الإنصراف): في بعض الحالات رغم إتّساع معنى الكلمة و عدم تقييدها بقيد إلا أن بعض أفرادها لا يخطر بالبال بسبب تناسب الحكم و الموضوع، و هذه المناسبة تكون منشأ للتضييق و هو ما يسمّىٰ في الاصطلاح بـ «الإنصراف».

ج. كشف الملاک: يعتمد العلماء عادة لاكتشاف الملاک على إطلاق الهيئة أو المادة للأمر و النهي؛ لكن إن طريق إكتشاف الملاک لا يقتصر على إطلاق الهيئة و المادة، بل يمكن أيضاً إكتشاف الملاک من تناسب الحكم و الموضوع.

في هذا المقال، بالإضافة إلى الإستعمالات المذكورة، تمّ ذكر خمسة إستعمالات أخرى لتناسب الحكم و الموضوع، و تمّ البحث فيها.

مفاتيح البحث: تناسب الحكم و الموضوع، الإنصراف، إلغاء الخصوصية، تنقيح المناط.

حقيقة المجعول في الأمارات

محمد استوار ميمندي

الخلاصة

يمكن مشاهدة الكثير من النظريات المتنوعة والمختلفة في عملية معرفة ماهية المجعول في الأمارات. وأخذت المقالة هذه على عاتقها مسؤولية توضيح وبيان ودراسة تلك النظريات ففي خضم هذا السياق تمّ تشخيص وتسليط الأضواء على ستة نظريات، وقد جرى طرح وتقيم بعض الإشكالات الواردة في كلّ واحدة منها بشكل مختصر. ويعتقد من يؤمن بنظرية الطريقية المشهورة إنّ ماهية المجعول عنده عبارة عن كاشفية الأمارات عن الواقع. وفي نهاية البحث والدراسة في هذا الموضوع تمّ الإشارة الى عملية إحلال وإبدال الأمارات القاطعة وإجزاء الحكم الظاهري من الحكم الواقعي كثمرة عملية لهذا البحث.

مفاتيح البحث: الأمارة، المجعول، المؤدّى، الحجية، المنجزية والمعذرية، الطريقية، تتميم الكشف، المبنى العقلائي.

الاستنباط من سكوت المعصوم، أنواعه و مكوّناته

محمد فائزي، رضا بورصدقي

الخلاصة

الاستدلال على الحكم من سكوت المعصوم من إحدى الأساليب الشائعة في الاجتهاد الفقهيّ. هناك معايير مختلفة لهذا المنهج و قلّ تقييم هذه المعايير تفصيلاً. اتّخذت هذه المقالة منهج التحليليّ_الانتقاديّ من المنابع الفقهيّة و الأصوليّة و الحديثيّة و سعت إلى دراسة الموضوع بالاستناد إلى الروايات و السير العقلائية. يمكن النظر إلى سكوت المعصوم من ثلاث جهات. في الجهة الأولى يلاحظ المعصوم متكلّماً عرفيّاً و فرداً من أفراد مجتمع العقلاء ولاشک أن سكوت المتكلّم العرفيّ في مواجهة كلام أو سلوک معيّن هو المصدر لظهور الحال. و ظهور حال الأشخاص في بعض الشرائط يكون حجةً شرعاً و مصدراً لاستنباط حكم شرعيّ. في الجهة الثانيّة يلاحظ المعصوم كأحد المكلّفين و يتمّ تقييم سكوته في هذا الصدد. يمكن استنباط الحكم الشرعي من سكوت المعصوم في هذه الجهة إذا ثبت الارتباط و الملازمة بين السكوت و الحكم الشرعي في مثل موارد وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أو موارد وجوب إرشاد الجاهل أو... . في الجهة الثالثة يلاحظ المعصوم مبلّغاً و معلّماً ممّا يفتح الطريق للاستدلال من السكوت أكثر من ذي قبل. في هذه المقالة تمّ تقييم إمكانيّة الاستنباط من سكوت المعصوم في الجهات الثلاثة وفقاً للروايات الموجودة و كذلک تحليل سيرة العقلاء. و أدّت هذه الدراسة إلى تأييد حجيّة الاستنباط إجمالاً من سكوت المعصوم في الجهات الثلاثة.

مفاتيح البحث: الاستنباط، التقرير، السكوت، المنهجيّة، الحجيّة.

أصل تقدّم التخصّص في دوران الأمر بين التخصيص و التخصّص

سيدحسين منافي، غلامرضا مغيثه، سيدرضا حسني

الخلاصة

تعتبر مسألة تقديم التخصّص في دوران الأمر بين التخصيص و التخصّص من المسائل الأصوليّة الهامّة التي لها تطبيقات كثيرة في الفقه. يدور الأمر بين إجراء قاعدة التخصيص و إجراء قاعدة التخصّص أحياناً في ملاحظة النسبة بين الدليلين. في هذه الحالة أصل التخصّص يفتح الطريق إلى الأمام و يُخرج المسألة عن مجرى قاعدة التخصيص. تمّت في هذه المقالة الإشارة إلى أربع حالات من أقسام الدوران ثمّ تمّ تبيين أدلة حجيّة أصل تقدّم التخصّص. العمدة في الاستدلال على حجيّة هذا الأصل، هي حجيّة عكس النقيض التي يمكن الدفاع عنها في رأي المؤلّف على الرغم من العديد من الإشكالات من قبل الأصوليّين. إضافة إلى ذلك، تمّ الاستناد إلى دليل ظهور العامّ في أنّه تمام الموضوع. بالنظر إلى هذين الدليلين يمكن قبول حجيّة أصل تقدّم التخصّص و بحسب رأي المؤلّف، سائر الأدلة التي طرحها الأصوليّون غير تامّة. الإشارة إلى بعض التطبيقات الفقهيّة لهذا الأصل تسلّط الضوء أكثر فأكثر على ثمرات هذا البحث.

مفاتيح البحث: التخصّص، التخصيص، أصالة الحقيقة، عكس النقيض.

بازخوانی دلالت حدیث رفع بر کفایت عمل ناسی

محمدتقی شهیدی

چکیده

برخی بزرگان از قدما و متأخرین برای تصحیح عمل ناسی که فاقد جزء یا واجد مانعی است، به حدیث «رفع نسیان» تمسک کرده‌اند، لکن حق آن است که موافق نظر برخی دیگر از علما این حدیث دلالتی بر صحت ندارد.

به نظر می‌رسد که دلالت این حدیث با سه اشکال عمده روبرو است:

۱. حدیث رفع تنها بر برداشته شدن تبعات ناشی از نسیان در عمل، اعم از تبعات دنیوی و اخروی در عالم ثبت اعمال و عدم مسئولیت در قبال آن دلالت می‌کند، در حالی که وجوب اعاده از تبعات ناشی از نسیان نیست، بلکه به لحاظ عدم استیفای ملاک واجب است؛ از این رو حدیث یاد شده دلالتی بر رفع آن ندارد.

۲. تحقیق مطلب آن است که جزئیت حتی به شکل تبعی نیز مجعول نیست، نه واقعاً و نه عرفاً. بنابراین جزئیت امری شرعی نیست تا حدیث رفع آن را از موضوعیت برای آثار بردارد.

۳. بر فرض پذیرش دلالت حدیث رفع بر کفایت عمل ناسی، باید آن را مختص به نسیان سنن أجزا دانست؛ زیرا باطل بودن عملی که فاقد فرائض أجزا است از مفهوم حدیث «لاتَنقُضُ السُّنةُ الفریضةَ» و «إنَّ اللهَ فَرَضَ الرُّکُوعَ وَ السُّجُودَ وَ الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ فَمَنْ تَرَکَ الْقِرَاءَةَ مُتَعَمِّداً أَعَادَ الصَّلَاةَ» آشکار می‌گردد.

واژگان کلیدی: عمل ناسی، حدیث رفع، عمل فاقد جزء، عمل واجد مانع.

سخنی پیرامون مبنای شیخ انصاری در انسداد

مهدی گنجعلی

چکیده

انفتاح یا انسداد باب علم و علمی، از مباحثی است که بـا إهتمـام متـاخرین از اصولیان شیعه به صورت جدی مطرح شده است، به طوری که برخی از بزرگان فقهای شیعه مانند شیخ انصاری متهم به إنسداد شـده‌اند، حـال آنکـه دلایـل و قرائن، شاهد انفتاحی بودن ایشان است.

نگارنده در این مقاله با استناد به برخی از فقـرات و دلایـل مسـتفاد از نصـوص کتب شیخ انصاری، به صورت تحلیلی، انسداد و یـا انفتـاح در منظـر آن فقیـه بزرگ را مورد کنکاش و بررسی قرار می دهد و بر این باور است که منشـأ اتهـام شیخ به انسداد، کلامی است که در مباحث حجیت خبر واحد به ایشان نسـبت داده شده است؛ زیرا ایشـان از طرفـی معتقـد اسـت ادلـه خبـر واحـد تنهـا در صورت إخبار مورد اعتماد است و از طرف دیگر تعداد روایـاتی کـه دارای ایـن خصوصیت است را بسیار ناچیز می‌داند. نگارنده به نقد این نظریـه پرداختـه و شواهدی بر انفتاحی بودن شیخ انصاری ذکر می کنـد و در نتیجـه عمـل شـیخ انصاری بر اخبار واحد را در موارد بسیاری از مسایل عبادات اثبات می‌کند کـه این خود، دلیلی بر انفتاحی بودن ایشان است.

واژگان کلیدی: انفتاح، انسداد، باب علم، باب علمی، ظن مطلق، ظن خـاص، شیخ انصاری.